اعداد أ.م.د. يوسف سامي فرحان جامعة الانبار / كلية التربية للبنات

المؤسسة العسكرية العثمانية:

احتل الجيش مكانة بالغة الأهمية في حياة الدولة العثمانية، فهو أداة للحكم والحرب معاً، إذ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل اي شيء آخر، وكان كبار موظفي الدولة هم في نفس الوقت قادة الجيش، وتقوم أسس الجيش العثماني على الجند السباهية (الفرسان) وهم من أقدم أنواع الجنود في الدولة، كان عليهم المرابطة داخل حدود الصناجق أو الألوية، ويشكلون وحدة عسكرية من الخيالة تحشد هذه الوحدة عند نشوب حرب ما.[١]

كانت الدولة العثمانية دولة عسكرية، وكانت الامور الإدارية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالامور الحربية، ذلك ان الدولة كانت تمنح رجال الجيش في بعض الولايات العربية كالعراق أرضاً لزراعتها والإستقرار فيها، وهؤلاء كانوا يقومون بدورهم بتوزيع هذه الأراضي على إتباعهم، وفي المقابل يقوم أصحاب هذه التيارات أو الزعامات بتقديم الخدمات الحربية من خيالة وفرسان محاربين وتجهيزهم بكل ما يحتاجون إليه من أسلحة وخيول عند حروب السلطان، وقد رحب سلاطين الدولة العثمانية بهذا النظام، اما بالنسبة للمناطق التي لم تعرف هذا النظام كولاية مصر فقد اتبع فيها بنظام الحاميات (الأوجاقات) التي كانت تتكون من عسكريين محترفين تدفع لهم الدولة مرتباتهم من غلة الأراضي التي كانت محبوسة على أفراد تلك الحاميات.[٢]

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، (ط٣ ، مكتبة العبيكان – الرياض، ١٤٣٢هـ – ٢٠٠٢م) ، ص ٩٠ – ٩١.

(٢) السيد محمد الدقن، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، (جامعة الأزهر – القاهرة،كلية اللغة العربية – قسم التاريخ والحضارة) ، ص ٦٢.

وكان الجيش العثماني يتكون من :

١- الإقطاعيون :

بدأ تطبيق نظام التيمار عند العثمانيين في عهد عثمان مؤسس الامارة غير إن توزيع التيمارات إزداد في عهد اورخان ومراد الأول، إذ كان يجري توزيع الأراضي الجديدة التي دخلت تحت السيطرة العثمانية بعد عمليات الفتح على المساهمين في الحملات العسكرية والأُسر الوافدة إلى المناطق الجديدة ويظم نظام التيمار ثلاثة أطراف أساسية هي : الرعايا، والسباهي، والدولة.(١)

ويعزى إلى الوزير ((ديمورطاش باشا)) في عهد مراد تنظيم فرق الخيالة المسماة ((سباه)) وهي من أقدم فرق المرتزقة وقد دعي هذا الجيش بالأقطاعيون لأنهم يمنحون إقطاعات من أراضي الدولة أو من البلاد المفتوحة مقابل خدمتهم في الجيش وتجهيز جنود تابعين لهم، وقد يعين السباهية من السكان المحليين شريطة أن يكونوا عُزباً لمنع توطينهم وكانوا كثيراً ما يثورون لقلة النفقات، وكان على كل سباهي أن يعمل في أرضه أيام السلم ويستعد للحرب عند الاقتضاء على نفقته وأن يقدم جندياً آخر معه، وهذه الإقطاعات لا يرثها إلا الذكور، فإذا إنقرض الذكور حولت إلى أموال الدولة، ولا شك إن السباهيه أيام الحروب يسببون تعطيل الزراعة وهم كذلك أيام ضعف الدولة يتوانون عن الحروب، مما اضطر الدولة إلى زيادة عدد الانكشارية.(٢)

وكانت أكثر أنواع الأراضي انتشاراً في الدولة العثمانية هي الأراضي الأميرية ((أراضي الدولة)) وكان يوزع قسم منها على شكل إقطاعات، بينما تجبى ضرائب القسم الآخر

---

(١) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، (ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، ٢٠٠٧م)، ص ٧٩.

(٢) محمد التونجي، بلاد الشام ابان العهد العثماني، (ط١ ، دار المعرفة – بيروت ، ٢٠٠٤م)، ص ٩٢.

بواسطة ملتزمين، وقد اختلفت الإقطاعات حسب ما تدره من فوائد وقسمت إلى ثلاثة أنواع :

١- إقطاع صغير يسمى تيمار ولا يتجاوز دخله عشرين الف أقجه (أصغر وحدة نقد عثمانية) ويطلق على صاحبه تيمارجي.

٢- إقطاع زعامت ويتجاوز دخله عشرين الف أقجه ويطلق على صاحبه زعيم.

٣- إقطاع خاص وهو أكبر الإقطاعات مساحة ويتجاوز دخله مائة الف أقجه واعطي إلى أفراد الاسرة الحاكمة وكان صاحب الإقطاع يتمتع به مدى الحياة كما إن السلطان كان مالكاً للأرض في أنحاء الدولة.

وقد طبقت الدولة العثمانية النظام الإقطاعي العسكري لمزاياه العديدة، فهو يضمن زراعة الأرض من جهة، ويضمن حصول الدولة في زمن الحرب على قوات من الفرسان دون تكاليف تذكر من جهة اخرى، لأن صاحب الإقطاع كان يذهب للحرب ومعه حصانه وسلاحه، ولهذا طبق هذا النظام الإقطاعي على سلاح الفرسان دون المشاة، فضلاً عن ان صاحب التيمار كان مكلفاً بتقديم تابع مسلح عن كل ثلاثة الآف أقجه من إيراد اقطاعه، بينما يقع على عاتق صاحب الزعامة تقديم تابع مسلح عن كل خمسة الآف أقجه من إيراد اقطاعه بعد اعفائه من الخمسة الآف أقجه الأولى، إن هذا النظام الإقطاعي كان يخفف العبء على الخزينة فلا تدفع الدولة زمن السلم مرتبات الفرسان، وفي المناطق التي لم تخضع للنظام الإقطاعي العسكري طبقت الدولة نظام الالتزام وقد طبقت بشكل واسع في عهد السلطان مراد الثالث.[١]

إن نظام الالتزام كان في صالح الدولة والفلاحين والملتزمين فالدولة بفضل هذا النظام تلقي عن كاهلها أعباء جمع الاموال من الفلاحين والملتزمين الذين يتولون هذه العملية، كان من صالحهم ان يقوم بينهم وبين الفلاحين نوع من التعاون فيمدونهم بالبذور

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ٨٦ – ٨٧.

والأسمدة وكل ما يحتاجون إليه حتى ينصرفون إلى زراعة الأرض وفلاحتها، فينتفعون بخيراتها ويسددون منها ما عليهم من ضرائب للدولة والملتزمين ولكن الذي حدث كان العكس تماماً فقد إشتغل الملتزمون الفلاحين وأخذوا ينهبونهم وينتزعون منهم كل ما يملكون ويسيئون بذلك إلى الفلاحين وإلى اقتصاد الريف.[١]

كما أفسح المجال لأن يصبح نظام الالتزام من حق من يعد بتقديم اكبر حصة من الاموال إلى خزانة الدولة، واخذ هؤلاء الملتزمون يمارسون سلطة الحاكم الإقطاعي الذي يلجأ إلى شتى وسائل الغدر والتسلط لكي يحصلوا على اكبر قدر من الجباية يضمن لهم ثروة كبيرة بعد دفع ما التزموه من اموال.[٢]

٢- الأنكشاريون :

كان الاتراك منذ خرجوا من آسيا الوسطى فرساناً بارعين جريئين إلى حد التهور، وحين تسلم علاء الدين منصب وزارة المملكة في عهد أخيه اورخان تفرغ لتنظيم الجيش، فقد كان الجيش قبله يستدعى للحرب، حتى إذا تمت المعارك خلع الجندي لباسه العسكري وانخرط في حياته المدينة، فنظم الجيش وجعله دائم الاستعداد لكنه خشي من تخرب كل فريق من الجند إلى القبيلة التابع لها (وقبائلهم كثيرة) فأشار عليه أحد رجال الدولة بأخذ الشبان النصارى من اسرى الحرب، وربوا تربية عسكرية بحيث ينسون جنسهم وأصلهم ولا يعرفون لهم اباً سوى السلطان ولا حرفة إلا الجهاد، وبهذا يتخلص من مسألة التحزب القبلي، فأنتزعت الدولة الف غلام نصراني من بيوت آبائهم، وأسست بهم فرقة جديدة نظمت على غرار جمعيات الفرسان النصرانية التي أنشئت ضد أعداء الكنيسة أو أشبه بجيوش المماليك، وحين اكتمل تدريبهم وإعدادهم سار بهم علاء الدين إلى ((الحاج بكتاش)) الذي دعا لهم بالنصر على الاعداء وقال: فليكن اسمهم يني جاري أي الجيش الجديد، ثم حرف إسمهم بالعربية إلى انكشاري وأعطوهم طاقيات

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ٨٧ – ٨٨.

(٢) السيد محمد الدقن، المصدر السابق، ص ٧٣.

بيضاء وعلموهم التركية ثم ارتقت هذه الفرقة حتى غدت معتمدهم في الحروب.[١]
وإذا كان السلطان اورخان هو مؤسس فرقة الانكشارية فأن ابنه وخليفته السلطان مراد الأول هو صانع قوانينها وتنظيماتها، ويضم قانون السلطان مراد الذي ضبط سلوك أفراد هذه الفرق مما جعلها ولفترة طويلة عماد الدولة العثمانية ١٤ مادة هي:

١- الطاعة التامة لقادة الجيش.
٢- وحدة الصف والاقامة.
٣- البعد عن البذخ وعن كل ما يشين الأنكشاري.
٤- الارتباط التام بالشريعة الإسلامية والطريقة البقطاشية.
٥- عدم قبول غير المجندين عن طريق الدفشرمة.
٦- خصوصية الإعدام بالنسبة للأنكشاري.
٧- الترقية حسب الأقدمية.
٨- لا يعاقب الأنكشاري إلا من طرف قادة الآغا.
٩- يحال المعاق على التقاعد.
١٠- منع الزواج على الانكشاري.
١١- يجب على الانكشاري ان يحلق ذقنه لأن اللحية من حق الاحرار فقط.
١٢- لا يحق للانكشاري الابتعاد عن الثكنة.
١٣- لا يجوز للانكشاري إحتراف اي مهنة.
١٤- يمضي الانكشاري أوقاته في إحتراف التدريب على فنون القتال.[٢]

كانت قوات الانكشارية تعزز دوماً بعناصر جديدة من الغلمان النصارى الذين يؤسرون في الحروب وكان هؤلاء الغلمان يصنفون اصنافاً خمسة، وكان تدريبهم يلتزم المبادئ الإنسانية إلى أبعد الحدود على الرغم من الصرامة، وكان منهم

---

(١) محمد التونجي، المصدر السابق، ص ٩٠.
(٢) جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، ص ٤ – ٥.

بعض الاتراك وكان الصنف الاعلى منهم مما أظهروا براعة يعينون خدماً وحجاباً للسلطان ويرقى المرشح منهم إلى أعلى المراتب كالصدر الأعظم والوزير.[١]

كان الانكشارية يرافقون طليعة الجيش ويتبعهم الأغاوات ثم قضاة العسكر والمحاسبون ثم يليهم موكب السلطان يحيط به حرسه الخاص والحاجب ويرتفع وراءه العلم الامبراطوري ثم الألوية الستة الخاصة بفرق الجيش المختلفة بالأضافة إلى اعلام فرسان السباهيه والمرتزقه، اما القلب فيحتله الصدر الأعظم والوزراء ووراءهم عدد كبير من الفرسان الاقطاعيين.[٢]

***تمرد الانـكـشاريون**

إختل نظام الانكشارية، فقد تغير وضع هذا الجيش تغيراً اساسياً في عام ١٥٦٦م، حيث سمح لافراد الانكشارية بالزواج ففقد هذا الجيش بالتدريج كل ما كان له من مزايا إذ أصبحوا يكونون طبقة وراثية، كما بدأوا يفقدون روحهم العسكرية وتحولوا آخر الامر إلى آلة فساد وفوضى فتضاءل إرتباطهم بثكناتهم وأصبحت الجندية بالنسبة لهم مهنة إرتزاق فلم يعد يذهب كثير منهم إلى ثكناتهم إلا لاستلام مرتباتهم، وكانوا لا يجتمعون إلا للمطالبة بزيادة المرتبات أو لطلب عزل وزير وتنصيب آخر أو شنق جماعة من الوزراء، وقد إستبدلوا بمهمتهم الأساسية وهي القتال في المعارك التي أصبحوا يفرون منها وقيامهم بالتعدي على الاموال والارواح والاعراض، ولم يكتفوا بذلك بل وقفوا حجرعثرة امام كل اصلاح، حتى ان السلطان سليم الثالث دفع حياته ثمناً عندما اقدم على ادخال عدد من الاصلاحات في الدولة العثمانية، إذ ثارت الانكشارية عليه وخلعته ثم

---

(١) محمد التونجي، المصدر السابق، ص ٩١.

(٢) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ٩٢.

اغتالته بغية محو آثار الاصلاح من جذورها وأصبح السلاطين وكبار الدولة العوبة في ايديهم يخلعون وينصبون ويقتلون ما يشاءون حتى بلغ عدد المخلوعين والمقتولين من السلاطين تسعة عدا عشرات الوزراء ورجال الدولة الذين كانت تسفك دماؤهم في اثناء حركاتهم التمردية، وقد ظلت الانكشارية عقبة في طريق الاصلاح.[١]

وكانوا يطالبون بخلع السلطان القائم بالحكم بمقولة إنه ليس له نشاط حربي، ويتدخلون في اختيار السلطان الجديد، ويأخذون عطايا يطلق عليها البخشيش كلما ارتقى عرش الدولة سلطان جديد، وقد بدأت ظاهرة تدخل الانكشارية في المسائل السياسية ففي عهد السلطان ابي يزيد الثاني ثم اشتدت هذه الظاهرة على عهد معظم خلفائه السلاطين، وازداد نفوذ الانكشارية بعد ان انتقلت قوات كثيفة منهم إلى عاصمة الدولة، مما اتاح عديد الفرص لرؤساءهم ليتمادوا في طلباتهم، فكانوا يعزلون السلاطين والصدور العظام والوزراء ويقتلون بعضهم واصبح كبار موظفي الدولة يخشون الانكشارية ويتملقون رؤساءهم وينفذون اوامرهم خوفاً من بطشهم، وبلغ تمردهم انهم كانوا لا ينفذون الاوامر العسكرية التي تصدر لهم من قادة الجيش، فإذا استولى الجيش على مدينة وعقدت هدنه أو اتفاقية تتضمن شروط من بينها المحافظة على ارواح السكان واموالهم واعراضهم كانت فيالق الانكشارية لا تعبأ بشروط التسليم وتمارس أعمال النهب والسلب والقتل وهتك الاعراض وإحراق المباني، ويقومون بحركات عصيان تحمل معنى التحدي للسلطان وبعيدة كل البعد عن الانضباط العسكري.[٢]

كانوا يعترضون الموكب السلطاني ويمنعون السلطان من الوصول الى القصر

---

(١) السيد محمد الدقن، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة – ١٩٨٠م) ج ١ ، ص ٤٩٥ – ٤٩٧.

ويهتفون في وجهه هتافات غير كريمه مطالبين بمزيد من العطايا أو الغاء القوانين الخاصة بأغلاق محلات بيع الخمور، فكانوا يحملون في ايديهم كؤوس من الشراب ويرفعونها في وجه السلطان تحدياً صريحاً له، وإزدادت مشكلة الانكشارية تفاقماً عندما قررت الحكومة تطوير الجيش بإدخال ((النظام الجديد)) ، فعارضوا معارضة شديدة إدخال النظام الجديد في فيالقهم، وامتدت شرورهم إلى المدنيين فكانوا يحرقون احد احياء مدينة يبغون نهبها فأذا اشتعلت النيران انطلقت الانكشارية ينهبونها ويهتكون الاعراض ويهاجمون المحلات التجارية، ووصل بهم الامر إلى مهاجمة الدار المخصصة لسكني الصدر الأعظم إذا تباطأ في تنفيذ طلباتهم، ولما استفحلت شرور الانكشارية عمد السلاطين إلى وسائل للحد من طغيانهم كان من بينها توزيعهم على حاميات الحدود، وانتهز السلطان مراد الثالث فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية فوجه ضربة شديدة إلى الانكشارية كتنظيم عسكري اذ سمح بادخال أعداد وفيرة من المجندين المسلمين الاحرار في الفيالق الانكشارية، وترتبت على إدخالهم مطالبة هؤلاء بألغاء الخطر المفروض على أفراد الفيالق الانكشارية بعدم الزواج، واستجاب السلطان لهذا المطلب، فأنشغل الانكشارية بمشكلات الحياة الزوجية وضعف استعدادهم الحربي واصبح الانتماء إلى الفيالق الانكشارية وراثياً مما أدى إلى تدهور نظام الانكشارية، ثم خطت الدولة خطوة اخرى في سبيل كسر شوكتهم فأذنت لهم بممارسة الحرف أو الاشتغال بالتجارة فأزدادوا إبتعاد عن الحياة العسكرية.[1]

شكل محمود الثاني النظام الجديد إلى جانب الانكشارية وقام بتدريبهم مسلمون بدل الأجانب المسيحيون، إلا ان الانكشارية رفضوا ذلك وثاروا وألبوا الناس ضد السلطان ووقف الناس ضدهم وأعد لهم محمود الثاني العدة لمواجهتهم والقضاء

(١) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص ٤٩٩ – ٥٠١.

عليهم عام ١٨٢٦م في ((الوقعة الخيرية)) وابادهم بالآلاف في عدة اقاليم ومدن وحطم اعلامهم واسمائهم.[١]

المصادر :

١- إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط ٣ ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ٢٠٠٢م

٢- السيد محمد الدقن، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، جامعة الأزهر – القاهرة، كلية اللغة العربية ، قسم التاريخ والحضارة.

٣- فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، ٢٠٠٧م.

٤- محمد التونجي، بلاد الشام ابان العهد العثماني، ط ١ ، دار المعرفة – بيروت ، ٢٠٠٤م.

٥- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد – الرياض ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٦- جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ م.

٧- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، مؤسسة ام القرى، مكتبة السلام – الرياض، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

٨- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة، ١٩٨٠م) / ج ١.

٩- مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي : العهد العثماني، (دار اسامة –

(١) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العهد العثماني، (دار اسامة – عجمان ، ٢٠٠٣م)، ص ٢٥٠.

عمان، ٢٠٠٣ م).